

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



تقرير حالة البلاد 2019

محور التنمية المجتمعية (1)

الأسرة والطفولة





4	المُلخَص التَّنفيذِي
6	التقديم
7	أولاً: متابعة استراتيجيات الأسرة والطفولة
7	- الاستراتيجية الوطنية للأسرة الأردنية
9	- الاستراتيجية الوطنية الأردنية لكبار السن (2018-2022)
10	- الاستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة
11	- الخطة الوطنية الأردنية للطفولة (2004-2013)
12	- الإطار الوطني للحدّ من عمل الأطفال
	- الخطة التنفيذية لتعزيز استجابة
14	المؤسسات لحالات العنف الأسري (2016-2018)
15	- الاستراتيجية الوطنية للإرشاد الأسري
16	ثانياً: مراجعة توصيات تقرير حالة البلاد لعام 2018
22	ثالثاً: النظرة المستقبلية
22	- الأسرة
22	- قضايا كبار السنّ
23	- الطفولة والطفولة المبكرة
23	- قضية عمل الأطفال
24	- قضية حماية الأسرة
24	- قضية الإرشاد الأسري
25	التوصيات

الملخص التنفيذي

هناك العديد من الاستراتيجيات التي تحكم قطاع الأسرة والطفل، وهي في معظمها استراتيجيات غير محدثة؛ مثل، الاستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة (2000)، والخطة الوطنية للطفولة (2004-2014)، واستراتيجية الأسرة الأردنية (2005)، واستراتيجية الحد من عمل الأطفال (2006)، وخطة العمل الثانية للطفولة المبكرة (2008-2012)، واستراتيجية الإرشاد الأسري (2009)، والخطة التنفيذية لتعزيز استجابة المؤسسات لحالات العنف الأسري (2016-2018)، ووثيقة سياسات الفرصة السكانية (2017)، والاستراتيجية الوطنية الأردنية لكبار السن (2018-2022)، والخطة الوطنية للحد من زواج من هم دون سن 18 سنة في الأردن (2018-2022).

ويعدّ قطاع الأسرة والطفولة عابراً للقطاعات؛ لتأثره وتأثيره فيها أولاً، ولتعدد اختصاصاته ثانياً، إذ إنّ قضايا الأسرة والطفل تتقاطع مع العديد من الاستراتيجيات والسياسات الوطنية، مثل: سياسات الفقر واستهداف الأسر، والسياسات الصحية، وسياسات التعليم، وسياسات الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، وسياسات التقاعد، بالإضافة إلى سياسات الإسكان، والمواصلات، وحماية البيئة.

ويشرف المجلس الوطني لشؤون الأسرة على هذا القطاع إشرافاً مباشراً، وقد تأسس هذا المجلس في عام 2001، ويعمل بوصفه مظلة داعمة للمؤسسات المعنية بشؤون الأسرة في إعداد الاستراتيجيات ومتابعة ما يختصّ بالقطاع من استراتيجيات. وهو يعتمد النهج التشاركي في أعماله من خلال تشكيل اللجان الوطنية وفرق العمل لإنجاز مهامه.

إلا أنّ هذا القطاع تشوبه الضبابية نظراً لضعف الرؤية الوطنية الموحدة للأسرة في ظل غياب استراتيجية محدثة، إضافة إلى تعدد اختصاصات استراتيجياته، وتعدد المؤسسات المعنية بتنفيذها، وصعوبة التنسيق والمتابعة، عدا نقص المؤشرات الأسرية الرسمية الوطنية على مستوى الأسرة مما يعيق بناء السياسات المتخصصة وفق نهج علمي.

لذلك، لا بدّ من العمل على تحديث رؤية الدولة لتراعي المنظور الأسري عند رسم السياسات وصياغة المؤشرات، وكذلك تطوير استراتيجية الأسرة الأردنية لتكون الموجه للاستراتيجيات الأخرى ذات العلاقة ضمن منظور شمولي، بالإضافة إلى إيجاد آلية رسمية حكومية ضمن رئاسة الوزراء ووزارة التخطيط والتعاون الدولي لمتابعة تلك الاستراتيجيات ومخرجات أعمال اللجان وفرق العمل المتخصصة، والعمل على توفير الإحصائيات الوطنية الأسرية التي تُعدّ الأسرة وحدة التحليل للمتغيرات.

وتستعرض هذه المراجعة أهم الاستراتيجيات ذات العلاقة بالأسرة والطفل، وتوضّح تقدّم العمل المنجز بعد تقرير حالة البلاد لعام 2018، وتتابع توصيات ذلك التقرير، وتضع نظرة تحليلية مستقبلية للإجراءات المطلوبة، ثمّ تستعرض التوصيات المقترحة.

التقديم

تعدّ الأسرة اللبنة الأساسية في بناء المجتمع الأردني، ويناط بها العديد من الأدوار من أجل إعداد أفراد أسوياء وتنشئتهم تنشئة سليمة، والمساهمة في تحقيق الأمن الفكري لهم بعيداً عن مظاهر الإرهاب والتطرف. ويبلغ عدد الأسر في الأردن 2.1 مليون أسرة، 98% منها أسر نووية، و2% فقط أسر ممتدة.

ويتميز المجتمع الأردني بتركيبة سكانه الفتية، إذ تبلغ نسبة السكان للفئة العمرية ما دون 15 عاماً 34.3%، ونسبة السكان للفئة العمرية 15-64 عاماً 62%، ونسبة السكان لكبار السن (65 عاماً فأكثر) 3.7%. وبسبب هذه التركيبة، فإن معدلات الإعالة ما زالت مرتفعة، إذ بلغت 61.4%. وتناقص متوسط حجم الأسرة بصورة معنوية من 6.7 أفراد في عام 1979 إلى 5.4 في عام 2004، ثم أصبح 4.8 في عام 2018¹. وجاءت وثيقة الفرصة السكانية² لتضع سيناريوهات التركيبة السكانية انطلاقاً من أنّ السكان في مرحلة من المراحل، في حال استمرار برامج التوعية والخدمات المناسبة، ستخفض معدلات إنجابهم وكذلك معدلات الإعالة، وستكون فئة السكان في قوة العمل الأعلى، والتي يترب عليها فرصة سكانية إن تمّ استغلالها الاستغلال الأمثل، وتهيئة البنى التحتية الاقتصادية والصحية والتعليمية. وأظهر المسح المتعلق بمسكن الأسرة في تقرير أحوال الأسرة الأردنية لعام 2018، أنّ غالبية الأسر (ما نسبته 62%) تمتلك مسكنها، و35% مستأجرة للمساكن، و3% من الأسر تقطن في مساكن مملوكة لأحد الأقارب مقابل 1.0% تشغل المسكن مقابل العمل. أما بالنسبة لمؤشرات الزواج، فقد بلغ معدل الزواج الخام 7 لكل ألف من السكان، وبلغ معدل الطلاق 2 لكل ألف من السكان.

ومن النتائج المعلنة من مسح نفقات ودخل الأسرة³، بلغ متوسط الإنفاق السنوي للأسر على السلع الغذائية وغير الغذائية والخدمات 12519 ديناراً، إذ شكل الإنفاق على الغذاء 32.6%، والإنفاق على السلع غير الغذائية 67.4% (أعلى إنفاق لمجموعة المسكن والمياه والكهرباء والغاز)، وحتى وقت إعداد هذه المراجعة لم تصدر أي أرقام رسمية حول الفقر، ولا يمكن الاعتماد على الإحصائيات الأخيرة للفقر في عام 2010 نظراً للاختلافات التي طرأت على حياة الأسرة. ويشير مسح السكان والصحة الأسرية إلى أنّ 44% من سكان المناطق الحضرية يقعون في الخمسين⁴ الأعلىين للرفاهة مقارنة بـ 9%

1 دائرة الإحصاءات العامة 2018، الكتاب الإحصائي السنوي.

2 المجلس الأعلى للسكان 2017، وثيقة سياسات الفرصة السكانية.

3 دائرة الإحصاءات العامة 2018، مسح نفقات ودخل الأسرة.

4 الخمسان الأعلىين: خمس الرفاهة التي تعتمد على توفر السلع الاستهلاكية وخصائص المسكن.

فقط لسكان الريف. ورغم كل الجهود الوطنية للحد من العنف الأسري، إلا أن الظاهرة ما تزال موجودة؛ إذ يشير مسح السكان والصحة الأسرية إلى أن حوالي 26% من السيدات اللواتي سبق لهن الزواج وأعمارهن 15-49 سنة، تعرضن للعنف من قبل القرين (الزوج). كما أن 81% من الأطفال تعرضوا لأساليب الانضباط العنيف.

وانطلاقاً من أهمية تعزيز مكانة الأسرة كوحدة أساسية لبناء المجتمع، ولتعزيز دورها في المجتمع لتمكينها من المساهمة في المحافظة على موروث الأمة القيمي والحضاري إلى جانب مواكبة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، جاء تأسيس المجلس الوطني لشؤون الأسرة في عام 2001، ليعمل بوصفه مظلة داعمة للتنسيق وتيسير عمل الشركاء من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص في القضايا الخاصة بالأسرة. كما يعمل المجلس بوصفه هيئة فكرية للسياسات، وهيئة تنسيق ومتابعة، وهيئة لكسب التأييد وحشد الدعم للقضايا الأسرية.

وقد طرأت العديد من التطورات في مجال السياسات الأسرية بمستوياتها المختلفة، سواء أكانت استراتيجيات وخطط عمل وبرامج وأطر للتنسيق أم قرارات وتشريعات وقوانين؛ مع الأخذ بعين الاعتبار أن تفرغ مجالات الأسرة واختصاصاتها يجعل من قضاياها عابرة للقطاعات الصحية والتعليمية والاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية.

أولاً: متابعة استراتيجيات الأسرة والطفولة - الاستراتيجية الوطنية للأسرة الأردنية

عمل المجلس الوطني لشؤون الأسرة منذ بداية تأسيسه، ومن خلال قنوات استشارية مع مؤسسات الدولة، على إعداد الاستراتيجية الوطنية للأسرة الأردنية في عام 2005، والتي أطلقت تحت رعاية ملكية، وتضمنت خطة تنفيذية خمسية تمّ تعميمها من قبل رئاسة الوزراء.

ولم تقم الجهات المعنية بتنفيذ المطلوب خلال مدة الاستراتيجية، وما تمّ تنفيذه من الاستراتيجية نُفذ حديثاً نتيجة للتطور والتحديث.

لقد كانت الخطة التنفيذية طموحة جداً، وأوردت العديد من البرامج والأنشطة البعيدة عن واقع المؤسسات ذات الصلة وإمكاناتها آنذاك، ولم تُرصد المخصصات المالية الحكومية الكافية لتنفيذها، ولم تصمّم أيّ متابعة لها؛ علماً أن الخطة التنفيذية تضمنت مؤشرات التنفيذ. ولم يتم تحديث الاستراتيجية وخططها التنفيذية حتى وقت إعداد هذه المراجعة، وكان توجه المجلس التأمني في ما يخص صياغة استراتيجية خاصة بالأسرة، إذ إنه أعدّ العديد من الاستراتيجيات المتخصصة لأفراد الأسرة (والتي سيتم تناولها لاحقاً

في المراجعة)؛ مثل استراتيجيات كبار السن والطفولة والطفولة المبكرة، والاستراتيجيات المرتبطة بقضايا متخصصة، مثل: الإرشاد الأسري والعنف الأسري.

وفي ضوء التجارب السابقة للمجلس، وتعثُر تنفيذ الاستراتيجية من قبل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة، يكتفي المجلس الوطني لشؤون الأسرة حالياً بالأطر الوطنية والوثائق الرسمية الموجهة لقضايا الأسرة بشكل عام، وبأعمال ومخرجات اللجان المتخصصة التي أنشأها لغايات متعددة؛ مع الأخذ بعين الاعتبار أن استراتيجية الأسرة تنظر للأسرة بوصفها وحدة متكاملة للتدخلات والبرامج، وهذا النهج الأسري في التخطيط ما زال بعيداً جداً عن أطر التخطيط التي تنفذها المؤسسات الوطنية، والتي ترى أن الفرد هو الوحدة الأساسية للتخطيط وللتدخلات. ولتوفير عددٍ من تلك المؤشرات، طوّر المجلس الوطني لشؤون الأسرة آلية تقييمية مبتكرة لمخرجات أعمال القطاعات المختلفة ومن منظور أسري. هذه الآلية هي عبارة عن تقرير أحوال الأسرة الأردنية، وهو تقرير دوري يصدر كل ثلاث سنوات، ويتم من خلاله تنفيذ دراسة ميدانية على عينة ممثلة من الأسر على مستوى المملكة، ويعدّ من الوثائق النادرة التي تنظر للأسرة كوحدة تحليل عند رصد القضايا ذات الصلة، وأنبثق عنه العديد من التوصيات للمحاور المختلفة، وتمّ نشره وإطلاقه. وقد صدر العدد الأول من التقرير في عام 2014⁵، وصدر العدد الثاني في عام 2018⁶، وتضمّن كلٌّ منهما مؤشرات تعكس واقع الأسرة واتجاهاتها لعدد كبير من القضايا الصحية، والتعليمية، والاجتماعية، والاقتصادية، وقضايا الإسكان والبنى التحتية.

ومن خلال قراءة مؤشرات التقرير، يتبيّن أنّها تعكس التطور التي ساهمت بحدوثه المؤسسات المعنية بحسب القضية. أمّا اتجاهات الأسر، فتعكس مفاتيح التدخلات التي يمكن للمؤسسات الاستثمار فيها لتنفيذ برامجها. ومن المأمول أن يلقى التقرير الاهتمام من الحكومات ليكون أداة رصد للإنجازات التي تنعكس على الأسر بشكل أساسي. وقد أقرت رئاسة الوزراء حديثاً، الخطة الوطنية التي أعدها المجلس الأعلى للسكان بالتعاون مع الشركاء للحدّ من زواج من هم دون سن 18 سنة في الأردن (2018-2022)، وتمّ إيلاء مهمة متابعة الخطة للمجلس الوطني لشؤون الأسرة. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الخطة طموحة كباقي الخطط والاستراتيجيات الأردنية، كما أنّها خطة متعددة القطاعات، واعتمدت في وضعها على البرامج الحالية التي تقدّم، وليس على الأولويات الوطنية التي يجب أن تنفَّذ وتُدعّم.

5 المجلس الوطني لشؤون الأسرة 2014، تقرير أحوال الأسرة الأردنية.

6 المجلس الوطني لشؤون الأسرة 2018، تقرير أحوال الأسرة الأردنية.

- الاستراتيجية الوطنية الأردنية لكبار السن (2018-2022)

في عام 2017 طوّر المجلس الوطني لشؤون الأسرة بالتعاون مع اللجنة الوطنية لمتابعة الاستراتيجية الأولى (شُكلت بقرار من رئاسة الوزراء في عام 2012)، الاستراتيجية الوطنية الأردنية لكبار السن (2018-2022). وهي الاستراتيجية الثانية في هذا المجال، والتي تم خلال إعدادها استشارة كبار السن أنفسهم. واللافت للانتباه أن قضايا كبار السن ما زالت لا تحظى بالاهتمام الكافي على الأجندات الوطنية. إذ إن الخدمات الأساسية؛ من تأمينات اجتماعية - وخاصة للفئات غير العاملة - والرعاية الصحية المتخصصة، غير متوفرة، رغم أن الاستثمار في رعايتها وخدمتها يوفر مستقبلاً كلف الخدمات الصحية والاجتماعية المتخصصة.

ولعل أهم ما يدل على عدم الاهتمام بهذه القضية، هو إلغاء قسم كبار السن في وزارة الصحة واقتصاره على برنامج محدد، وكذلك اقتصار برامج قسم كبار السن في وزارة التنمية الاجتماعية على ترخيص دور كبار السن ومتابعتها. كما أن ضعف التشريعات الحالية التي - على سبيل المثال - لم تُرخص الخدمات الاجتماعية المنزلية لكبار السن، ولم تضع شروطاً وأسساً للرعاية البديلة، يدل على عدم الاهتمام بهذا الجانب.

إن الاستراتيجية الحالية لم تأت بما هو جديد أو مختلف عن الاستراتيجية السابقة، حتى على مستوى خططها التنفيذية، الأمر الذي يدل على أنه لم يتم العمل على الاستراتيجية الأولى سابقاً. بالإضافة إلى أن هذه الاستراتيجية انتهجت النهج التنموي عوضاً عن النهج الرعائي؛ مع أن التنفيذ ينحاز على أرض الواقع إلى برامج النهج الرعائي. واللافت للانتباه أن الخطة التنفيذية تختلف شكلاً عن النموذج التقليدي المتبع في إعداد الخطط التنفيذية، فهي تخلو من مؤشرات الأداء، مما يجعل من الصعب تتبعها وقياس مدى تنفيذها، بالإضافة إلى أن أي نشاط - وإن كان عدد المستهدفين فيه قليلاً جداً - يُعد من الإنجازات المهمة في القطاع.

ومن أهم التطورات تلك المبادرة التي قامت بها وزارة التنمية الاجتماعية، والمتمثلة في مراجعة تعليمات⁷ ترخيص دور الرعاية ونظام الترخيص⁸ لدور الرعاية والأندية، والتي وضحت جهود المجلس الوطني لشؤون الأسرة من خلال تشكيله لجنة للعمل على دعم موقف الأردن لتطوير اتفاقية دولية تخص كبار السن وبدعوة من الأمم المتحدة، كما أنه يتم تنفيذ مشاريع لمؤسسة (GIZ) والجمعية العالمية الكندية ومنظمة «هيلب إيج إنترناشيونال» والتي تستهدف سيدات المجتمع لتمكينهن من خلال تدريبهن لتقديم

7 تعليمات ترخيص دور الرعاية الإيوائية للمسنين لسنة 2014.

8 نظام ترخيص دور رعاية المسنين والأندية الخاصة بهم رقم (81) لسنة 2012.

الرعاية المنزلية لكبار السن. ويتم حالياً الإعداد لعقد مؤتمر إقليمي يعدّ الأول من نوعه في الأردن لقضايا كبار السن، وذلك في شهر كانون الأول من عام 2019.

- الاستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة

في عام 2000 قام الفريق الوطني لتنمية الطفولة المبكرة بإعداد استراتيجية تنمية الطفولة المبكرة، وفي عام 2008 حتى أعدت خطة العمل الثانية للطفولة المبكرة (2008-2012)، ولكنها لم تحدّث حتى وقت إعداد هذه المراجعة.

ولعلّ تأسيس الفريق الوطني لتنمية الطفولة المبكرة تحت مظلة المجلس الوطني لشؤون الأسرة في عام 2018، من أهم التطورات على مستوى السياسات في هذا المجال. فمن أبرز أدوار المجلس وفقاً لما جاء في قانونه رقم (27) لسنة 2001⁹؛ متابعة تطبيق الاستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة، ودعم جهود مؤسسات المجتمع وهيئاته في القطاعين العام والخاص لتحقيق التنسيق والتكامل في ما بينها لتوفير الرعاية الشمولية للأطفال. إذ تنص رسالة الفريق على التشبيك والتنسيق بين جميع الأطراف العاملة في الطفولة المبكرة في الأردن لضمان توحيد الجهود وتضافرها وتكاملها، لكسب التأييد لقضايا الطفولة المبكرة، وتحقيق أفضل استثمار للموارد والوقت في تحقيق الأهداف ضمن رؤية وطنية مشتركة.

ويشرف الفريق، تحت إشراف المجلس الوطني لشؤون الأسرة، على تنفيذ التوجهات والسياسات الوطنية الخاصة بتنمية الطفولة المبكرة والتزام المؤسسات الشريكة بها، لتكون مرجعيتها في إعداد خططها المؤسسية، على أن يعمل الفريق مراقباً للعمليات الخاصة بالطفولة المبكرة وتوجيهها من خلال إعداد التقارير الدورية ورصد المؤشرات ذات العلاقة، ورصد البرامج والأنشطة وتوجيهها للأولويات، ووضع المقترحات لمعالجة الثغرات، بالإضافة إلى كسب التأييد لقضايا الطفولة المبكرة على المستويات كافة، ورصد توصيات المؤتمرات الوطنية والإقليمية، وإعداد مقترحات المشاريع المشتركة التي تحاكي الأولويات الوطنية.

ويتابع الفريق من خلال لجانته التي شكّلت، سياسات وزارة التربية والتعليم في التوسع برياض الأطفال، واقتراح المبادرات والبدائل العملية. إضافة إلى التنسيق لقضايا التوعية الوالدية، والتي تشهد تنافساً بين المؤسسات غير الحكومية على التمويل والتنفيذ، في ضوء غياب سياسات وطنية خاصة بتلك التوعية، تنظّم الأولويات وتدعم الاستدامة

9 قانون المجلس الوطني لشؤون الأسرة رقم (27) لسنة 2001.

لمخرجات هذه الأنشطة والبرامج. ويعمل الفريق على رصد مؤشرات الطفولة المبكرة تمهيداً لإعداد تقرير وطني يعكس حالة الطفولة المبكرة خلال عام 2019 ويعدّ الأساس لقياس التطورات المستقبلية، إضافة إلى إعداد تقرير تحليلي لبرامج الطفولة المبكرة وتوضيح الثغرات فيها. كما يتم العمل على تطوير التشريعات الخاصة بالحضانات. إضافة إلى أن العمل جارٍ على تطوير المعايير النمائية للأطفال (0-4 سنوات) من قبل المجلس الوطني لشؤون الأسرة بالتعاون مع الشركاء، علماً أن وزارة التربية والتعليم عملت حديثاً على تطوير المعايير النمائية للأطفال في رياض الأطفال. ولا بدّ من تسليط الضوء على الازدواجية في البرامج التي تستهدف تحديث أنظمة تراخيص رياض الأطفال والحضانات وما يرافقها من تشريعات، وقد تنبّهت الحكومة إلى هذه الازدواجية حديثاً، ودعت إلى اجتماع تنسيقي مع الفاعلين في هذا المجال. إضافة إلى أن هناك ازدواجية وتداخل بين المشاريع التي يعمل عليها المجلس الوطني لشؤون الأسرة ووزارة التربية والتعليم وهيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي، في إعداد معايير الأطفال وتداخل الفئات العمرية.

ولعلّ القصور الأكبر في تنفيذ تلك الاستراتيجية يأتي ضمن اعتمادية البرامج وضبط الجودة والمتابعة على الخدمات؛ مثل الحضانات ورياض الأطفال، إضافة إلى القصور في إنشاء مراكز التميز للخدمات التعليمية، ومأسسة برامج التوعية الوالدية والإرشاد الأسري، ودعم مشاركة الأسر في العملية التعليمية. عدا القصور الواضح في المحاور المتعلقة بثقافة الطفل، مثل: إنشاء النوادي الصيفية في المدارس الحكومية، وتوفير ساحات وملاعب في المؤسسات الحكومية، والتوسع في إنشاء الملاعب والحدائق الصديقة للطفل، بالإضافة إلى نشر الوعي لدى العاملين في الحضانات ورياض الأطفال حول أهمية التعليم الرقمي، وتنفيذ البرامج الإعلامية المتخصصة للأطفال.

- الخطة الوطنية الأردنية للطفولة (2004-2013)

شهد عام 2004 إعداد آخر استراتيجية معلنة لهذا القطاع، إذ قام المجلس الوطني لشؤون الأسرة بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي واليونيسيف ومجموعة من الخبراء من المؤسسات الوطنية والدولية، بإعداد الخطة الوطنية الأردنية للطفولة (2004-2013)، وتم إطلاقها برعاية الملك عبد الله الثاني والملكة رانيا العبدالله. وهذه الاستراتيجية لم يتم تحديثها بعد. أما في ما يخص البرامج التعليمية لهذا القطاع؛ فإن اللجنة الوطنية للموارد البشرية أصدرت في عام 2015 «الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (2016-2025)»¹⁰.

10 اللجنة الوطنية للموارد البشرية 2015، الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (2016-2025).

وتتمثل أهم التطورات في هذا المجال، بالانتهاء من إعداد قانون حقوق الطفل في عام 2019، الذي أعدّه المجلس الوطني لشؤون الأسرة بالتنسيق مع المؤسسات الوطنية الحكومية وغير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، وتمّ تحديد كُلفه المالية وإرساله إلى رئاسة الوزراء مباشرة، بالإضافة إلى كسب التأييد مع مجلسي النواب والأعيان لإقراره. كما يتمّ العمل من قبل المجلس الوطني لشؤون الأسرة والشركاء على إعداد التقرير الدوري السادس لاتفاقية حقوق الطفل، وتقرير الظل الذي يعدّه مجموعة من الأطفال من فئة اليافعين. ويتمّ العمل أيضاً على مأسسة برامج الرعاية الوالدية في كل من وزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة الصحة، ووزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، بمبادرة من المجلس الوطني لشؤون الأسرة وبدعم من اليونيسيف.

- الإطار الوطني للحدّ من عمل الأطفال

أعدت آخر استراتيجية معلنة للقطاع في عام 2006، عندما قامت وزارة العمل بالتنسيق مع فريق عمل وطني يمثل حوالي 35 مؤسسة حكومية وغير حكومية من مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وبمساعدة مالية وفنية من منظمة العمل الدولية، بإعداد الاستراتيجية الوطنية للحدّ من عمل الأطفال¹¹. أما آخر وثيقة سياسات لهذا القطاع، فهي التي أعدّها المجلس الوطني لشؤون الأسرة في عام 2011 بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين من وزارات العمل، والتنمية الاجتماعية، والتربية والتعليم، متمثلة في الإطار الوطني للحدّ من عمل الأطفال¹²، والذي يتم العمل على تعديله مع الوزارات والجهات المعنية ليتماشى مع التطور التشريعي ومع مبادئ إدارة الحالة الوطنية المتفق عليها في إجراءات العمل لحماية الأسرة. كما يتم العمل على تحديث إجراءات العمل الوطنية لحالات عمل الأطفال. ويمثل الإطار الذي تمّ إقراره من رئاسة الوزراء، وثيقة عمل وطنية تحدّد المسؤوليات والأدوار لجميع الجهات المعنية، وآليات الاستجابة لحالات عمل الأطفال، من حيث التنسيق وإيجاد آليات لتحويل الحالات بما يتناسب ونوع الخدمة الواجب تقديمها، وتمّ لاحقاً إعداد دليل للإجراءات التفصيلية للإطار، لكنها بقيت غير مفعلة. كما أعدت وزارة التنمية الاجتماعية في عام 2018 مسودة لاستراتيجية الأطفال في أوضاع الشوارع، والتي تضمّ الأطفال المتسولين والعاثين في النفايات والباعة المتجولين، وقد بقيت هذه الاستراتيجية حبيسة أدراج الوزارة، ولم يتمّ إقرارها.

11 وزارة العمل 2006، الاستراتيجية الوطنية للحدّ من عمل الأطفال.

12 المجلس الوطني لشؤون الأسرة 2011، الإطار الوطني للحدّ من عمل الأطفال.

والجدير توضيحه أن هذا المجال يعاني من تناثر المسؤوليات وعدم وضوح الأدوار، مما يؤدي إلى ضعف تقدم العمل، إذ إن التعديل الأخير على قانون الأحداث في عام 2014 أعطى وزارة التنمية الاجتماعية دوراً، باعتبار الأطفال العاملين ضمن الأطفال المحتاجين للحماية والرعاية، أي أنهم يدخلون ضمن اختصاصها وإجراءاتها. وكانت المسؤولية قبل تلك التعديلات تقع على عاتق وزارة العمل في ما يخص الأطفال العاملين¹³ عند أصحاب محلات الورش المهنية، ويتم مخالفة صاحب العمل في هذه الحالة. أما وزارة التنمية الاجتماعية فكان دورها التعامل مع الأطفال المتسولين من خلال قسم التسول. علماً أن القانون نفسه أعطى إدارة شرطة الأحداث مسؤولية تسليم البلاغات. فكان القانون – والحالة هذه- ينقصه الوضوح في ما يخص الإجراءات للتعامل مع هذا الوضع. وفي مبادرة لوزارة التنمية الاجتماعية في عام 2018، تم إعداد مسودة نظام خاص بالطفل العامل باسم «مشروع نظام حماية الطفل من العمل خلافاً للتشريعات»¹⁴. وقد وضح هذا النظام دور وزارة التنمية الاجتماعية وشركائها الرئيسيين في سحب الطفل وإعادةه إلى مقاعد الدراسة، وضمن مبدأ إدارة الحالة. كما أوضح النظام دور وزارة العمل في ذلك. إلا أن النظام ما زال طي الأدرج في انتظار الانتهاء من التعديلات على قانون الأحداث، والتي استغرقت وقتاً طويلاً، وتضمنت اجتماعات جدلية تنافرت فيها الأقطاب حول الاختصاصات لكل جهة، ومنها جهة التبليغ عن عمل الأطفال. وتم الانتهاء من العمل على مسودة قانون الأحداث، ورُفعت المسودة إلى رئاسة الوزراء في انتظار دفعها للقنوات التشريعية وإصدار القانون، ليستكمل العمل لاحقاً على نظام الطفل العامل، ومن ثم يُستكمل العمل من خلال المجلس الوطني لشؤون الأسرة على تحديث الإجراءات التطبيقية، التي توقفت العمل بها وعليها لفترة عندما تبين عدم الاتفاق بين الجهات على الأدوار لحين إقرار التشريعات ذات العلاقة، قبل أن يُستأنف العمل حديثاً بعد أن تم الاتفاق بصورة أولية على مسودة التشريعات ذات العلاقة. وقد عملت منظمة العمل الدولية بالتعاون مع وزارة العمل ووزارة التنمية الاجتماعية وعدد من الشركاء في عام 2018 على تطبيق نظام إلكتروني لتتبع حالات عمل الأطفال وتسجيلها. ولكن النظام لم يتبع مبادئ إدارة الحالة الوطنية المعتمدة في الإطار الوطني، ولم يأخذ بعين الاعتبار أدوار المؤسسات الحالية والمرتبقة في ضوء التعديلات التشريعية. كما أن هذا النظام يستخدم برمجية إلكترونية مختلفة عن برمجية نظام الحماية الذي طوره المجلس واعتمده الشركاء الوطنيون لتسجيل حالات العنف الأسري وتتبعها. وحالياً تجري المفاوضات لتطوير النظام وضّمه إلى أنظمة الحماية الوطنية المعتمدة التي أعدها المجلس الوطني لشؤون الأسرة. مما

13 أنشئ أول قسم للتعامل مع قضايا عمل الأطفال في وزارة العمل في عام 1999.

14 وزارة التنمية الاجتماعية 2018، مشروع نظام حماية الطفل من العمل خلافاً للتشريعات.

يُظهر ضعف التنسيق بين الجهات في هذا المجال، وتكرار التدخلات، وضعف الاستفادة من التمويل الشحيح لهذه القضية. كما أن دور وزارة التربية والتعليم ما زال غير فعال، وجميع المطالبات التي وُجّهت إلى الوزارة منذ العديد من السنوات لتعديل تشريعات التسرب المدرسي، وتوضيح الصلاحيات والإجراءات ونظام المساءلة، والتحقق من التحاق الطلبة بالصف الأول، لم تلق أيّ ترحيب ولم يحدث أيّ رد رسمي من الوزارة بخصوصها.

- الخطة التنفيذية لتعزيز استجابة المؤسسات لحالات العنف الأسري (2016-2018)

لعل هذه القضية من القضايا التي خُطت في هذا المجال خطوات واسعة، وتجلّى الاهتمام الوطني بها خلال السنوات الماضية بمأسسة استجابة الأردن لحالات العنف الأسري من خلال تأسيس «إدارة حماية الأسرة» التابعة لمديرية الأمن العام في عام 1997. كما صدر نظام الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف¹⁵، وهو المعنيّ بمتابعة الاستراتيجية وتقديم العمل في هذا المجال. وتعدّ الخطة التنفيذية لتعزيز استجابة المؤسسات لحالات العنف الأسري (2016-2018) الاستراتيجية الأخيرة المعلنة لهذه القضية، وهي تحتاج إلى التحديث رسمياً، كونها انتهت في عام 2018. وقد ظهر عند تقييمها أن معظم مؤشرات الأداء قد تحققت جزئياً، وتنحصر الأجزاء التي لم تتحقق في توفير الكوادر البشرية اللازمة. وما زالت الجهات المعنية في طور تطوير الكوادر وتأهيلها للتعامل مع حالات العنف كلّ بحسب اختصاصه. مما يدلّ على التزام المؤسسات بشكل عام بمنظومة السياسات والاستراتيجيات المتصلة بالعنف، وهو التزام يُعزى إلى وجود فريق وطني تمّت مأسسته ليكون جهة رقابية للبرامج والسياسات ذات العلاقة. إن تحديث الخطة لا يعدّ ضرورة، إذ إن الفريق قد اتفق على أولويات العمل حديثاً قبيل عقد خلوة خاصة به، هدفت إلى العمل على مراجعة الثغرات والتحديات في منظومة الحماية من العنف، وبمشاركة جميع الجهات الشريكة في حماية الأسرة. وقد خرجت الخلوة بقائمة الفرص المتاحة وأولويات العمل، وتمّ ترجمة تلك الأولويات إلى إجراءات تنفيذية و/ أو مقترحات مشاريع لمعالجة الثغرات والتحديات في هذا المجال. كما تطرقت الخلوة إلى مناقشة سبل تعزيز دور الفريق الوطني للحماية من العنف، من خلال الطرح والمناقشة للتحديات التي يواجهها الفريق، والتي تعرقل تفعيل دوره المناط به، ووضع مؤشرات لعمل الفريق. وقد تمّ العمل لاحقاً على صياغة مقترح مشروع وطني شامل يوضح أولويات العمل في المجالات التالية: التشريعات واشكاليات التطبيق، والتوعية (رفع الوعي وكسب التأييد)، والشراكة والتنسيق، والأطر وإجراءات الحماية، والخدمات، والموارد البشرية والمادية، والمتابعة والتقييم.

15 نظام الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف رقم (33) لسنة 2016.

ويُحَكِّمُ العملَ في هذا المجال الإطارُ الوطني¹⁶ لحماية الأسرة من العنف الذي يوضِّح الأدوار والمسؤوليات للجهات مقدِّمة الخدمة، والذي حُدِّثَ في عام 2016. وفي عام 2019 تم إصدار إجراءات العمل الوطنية الموحَّدة للوقاية والاستجابة لحالات العنف، ودليل الإجراءات، إضافة إلى دليل إجراءات مُقدَّمي الخدمات الصحية للتعامل مع حالات الاعتداء الجنسي. ويتم حالياً العمل من خلال المجلس الوطني لشؤون الأسرة على الإجراءات الداخلية لكل من وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة ووزارة الداخلية وإدارة حماية الأسرة. بالإضافة إلى إعداد دليل استرشادي تدريبي حول كيفية تطبيق نظام اعتماد الخدمات وتدريب ممثلين من الجهات الرسمية حوله، وبرمجة نظام الأتمتة وإطلاق المرحلة التجريبية في عمان، وإجراءات التعديلات اعتماداً على التجريب، وإعداد خطة التوسع لتعميم الإجراءات. ومن أبرز الإنجازات الناجمة عن التنسيق بين المؤسسات ضمن أعمال الفريق الوطني لحماية الأسرة، مباشرة النيابة العامة في نهاية عام 2018 بتفعيل نظام الاستماع إلى شهادة المجني عليهم في الاعتداءات الجنسية من داخل إدارة حماية الأسرة، وباستخدام التقنية الحديثة، إذ يتم تصويرها بتقنية الفيديو ليتم استخدام التسجيل من قبل المدعي العام، الأمر الذي يوفر على الطفل الضحية «إعادة الإدلاء بشهادته»، وذلك في سبيل تحقيق المصلحة الفضلى للطفل وتجنبيه تكرار سرد وقائع الاعتداء.

- الاستراتيجية الوطنية للإرشاد الأسري

أعدَّ المجلس الوطني لشؤون الأسرة في عام 2009 الاستراتيجية الوطنية للإرشاد الأسري، والتي تعدُّ الاستراتيجية المعلنة لهذا القطاع، علماً أنه ليس لها خطة تنفيذية، ولم يتم حشد الدعم اللازم لتنفيذها. وكان إصدار تقرير تحليلي تقييماً لأعمال مراكز الإرشاد الأسري بناءً على معايير تقييمية تم وضعها، من أحدث التطورات في هذا المجال ذي الإنجازات المحدودة؛ إذ توقَّف العمل في افتتاح مراكز جديدة منذ عام 2018، وذلك لقلة التمويل المتاح. إلا أن استمرارية العمل في المراكز يعدُّ إنجازاً غير مسبوق، إذ إن المراكز توقَّف دعمها رسمياً من قبل المجلس بعد مضيِّ سنة على تأسيس كلٍّ منها. وما زال العمل مستمراً ضمن دائرة قاضي القضاة لتقديم خدمات الإرشاد والتوجيه الأسري من خلال مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري، والتي تمَّ التوسع فيها، ويجري سنوياً تدريب كوادرها وتأهيلهم. واللافت للانتباه عدم اهتمام الجهات الحكومية وغير الحكومية بقضايا الإرشاد الأسري (الصحة النفسية مثلاً) وعدّها قضايا ثانوية غير أساسية.

16 المجلس الوطني لشؤون الأسرة 2016، الإطار الوطني لحماية الأسرة.

ثانياً: مراجعة توصيات تقرير حالة البلاد لعام 2018

المتابعة	توصية تقرير حالة البلاد لعام 2018
- لم يتم التعديل على قانون المجلس ليكون رقابياً، وهو غير مطروح حالياً.	1. العمل على تعزيز دور المجلس الوطني لشؤون الأسرة للتنسيق لدعم المبادرات والبرامج الخاصة بالأسرة، والتحقق من التزام الجهات بالتطبيق.
- لم يتم.	2. تطوير الاستراتيجية الوطنية للأسرة الأردنية.
- في العادة، تُراجع لجان متخصصة السياسات في رئاسة الوزراء (بحسب موضوع الاستراتيجية)، إلا أنها لجان غير فاعلة.	3. إيجاد آلية رقابية ضمن رئاسة الوزراء، لمتابعة جميع الاستراتيجيات التي تقرها الرئاسة، ومدى تناغمها وتناغم البرامج المختلفة المنبثقة عنها.
- لم يتم العمل على الآلية الرقابية لمتابعة الاستراتيجيات.	-
- غير مفضل.	4. تفعيل دور وزارة التخطيط والتعاون الدولي، للعمل على تنسيق الجهود الوطنية، وتنسيق التمويل الخارجي لتغطية الأولويات الوطنية.
- صدر تقرير أحوال الأسرة الأردنية؛ ولكنه غير كافٍ.	5. تغطية الثغرات البحثية في مجال الأسرة لتكون السياسات مبنية على أسس علمية.
- تم إصدار نتائج أولية لمسح نفقات ودخل الأسرة (مع التحفظ على النتائج التي أشارت للإنفاق فقط)، ومسح السكان والصحة الأسرية، وهما من الوثائق النادرة التي توفر البيانات على مستوى الأسرة. ولكن ذلك غير كافٍ.	6. توفير مؤشرات وطنية أسرية من خلال دائرة الإحصاءات العامة تعتمد الأسرة بوصفها وحدة اجتماعية أساسية.
- تم إعداد الخطة التنفيذية، ويتم حالياً رصد الإنجازات من خلال اللجنة الوطنية لمتابعة الاستراتيجية الوطنية الأردنية لكبار السن؛ لكن الرصد المالي شحيح لقضايا كبار السن.	7. وضع خطة تنفيذية لاستراتيجية كبار السن المحدثة بالتشاور مع الجهات ذات العلاقة.

* دائرة الإحصاءات العامة، 2018، مسح نفقات ودخل الأسرة 2017/2018.
 ** دائرة الإحصاءات العامة، 2019، مسح السكان والصحة الأسرية 2017/2018.

المتابعة	توصية تقرير حالة البلاد لعام 2018
- لم يتم البدء بالعمل على المسودة، وما زالت هذه القضية على طاولة اللجنة الوطنية فقط.	8. إقرار قانون خاص بكبار السن.
- يتم العمل على رصد تقدم العمل والإنجاز في تنفيذ بنود الاستراتيجية الحالية، وبمتابعة من أعضاء اللجنة.	9. تفعيل دور اللجنة الوطنية لمتابعة الاستراتيجية.
- ما زالت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بعيدة عن الدور الخاص بتنسيق السياسات الوطنية من استراتيجيات وبرامج وخطط عمل وأطر عمل وطنية، وحتى على مستوى التمويل لتلك البرامج ولجميع القطاعات، وليس فقط لقضايا كبار السن.	10. تفعيل دور وزارة التخطيط والتعاون الدولي في تنسيق السياسات الخاصة بقضايا كبار السن.
- تبني تقرير أحوال الأسرة الأردنية عدداً من تلك المؤشرات، لكنه غير كاف.	11. إيجاد عدسة اجتماعية (مجموعة مؤشرات اجتماعية)، يتم من خلالها تقييم الخدمات الحكومية المقدمة والسياسات والاستراتيجيات والبرامج.
- أشارت وزارة التنمية في أكثر من اجتماع، إلى مشروع احتضان كبار السن، وتوفير الرعاية البديلة، والذي اتضح أنه لم يتم العمل عليه أو تجربته على الإطلاق. وبالنسبة لبرامج الكفالة الاجتماعية، تم العمل من خلال لجنة مصغرة على صياغة مشروع تعليمات صندوق كبار السن الذي يهدف لدعم مشاريع كبار السن، والذي قوبل بالرفض من رئاسة الوزراء لعدم توفر التمويل في الخزينة.	12. التركيز على السياسات التنموية عوضاً عن السياسات الإيوائية لكبار السن.

المتابعة	توصية تقرير حالة البلاد لعام 2018
<p>- تكثف المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي الحملات التوعوية سنوياً للاشتراك بالضمان الاختياري لغير العاملين أو العاملين خارج الأردن، وفي متابعة المؤسسات لإشراك عاملها في الضمان. ولكن نسب الاشتراكات ما زالت ضعيفة للفئات غير العاملة من النساء أو العاملين في القطاعات الحرة، مما يقيض فرص الاستقرار المالي لمرحلة الشيخوخة.</p> <p>كما أن وزارة الصحة تنفذ حملات لتعزيز أنماط الحياة الصحية، إلا أنها غير فاعلة، إذ أشار تقرير أحوال الأسرة الأردنية إلى أن 88% من أفراد الأسر لا يمارسون الرياضة مطلقاً.</p>	<p>13. التركيز على البرامج الوقائية المرتبطة بالشيخوخة، مثل: تفعيل الاشتراك الإلزامي والاختياري في الضمان الاجتماعي، وبرامج الصحة الوقائية.</p>
<p>- تم ذلك من خلال إطلاق الاستراتيجية بحضور رفيع المستوى من الوزارات والجهات المعنية بالتنفيذ، إلا أنه لا بد من كسب الدعم بشكل مستمر.</p>	<p>14. التوعية بالاستراتيجية وبرامجها المقترحة ودور الجهات المعنية بالتنفيذ.</p>
<p>- يتكرر هذا المطلب لجميع الاستراتيجيات الوطنية ولجان العمل الوطنية في ضوء عدم وجود رؤية وطنية قطاعية للقضايا الاجتماعية، وإسقاطها على القطاعات الاقتصادية والصحية والتعليمية وغيرها. ولم يتم العمل على هذا المطلب أو حتى دراسته.</p>	<p>15. إيجاد جهة تنسيقية داخل رئاسة الوزراء للعمل على متابعة لجان العمل التي يتم تشكيلها، وتقييمها سنوياً ومساءلتها، ومتابعة تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات وأطر العمل التي تقرها الرئاسة بشكل دوري.</p>
<p>- لم يتم.</p>	<p>16. إيجاد آليات عملية للتنسيق بين أعضاء اللجنة الوطنية الممثلين لمؤسساتهم والجهات صانعة القرار في تلك المؤسسات، ليكون التمثيل في اللجان ذات فاعلية.</p>
<p>- تم إعداد خطة تنفيذية، تتضمن المبادرات والبرامج المطلوبة، ولم تخرج الخطة بمؤشرات تنفيذية محددة أو قيم مستهدفة.</p>	<p>17. اعتماد عدد من المؤشرات للمؤسسات ذات العلاقة بتنفيذ استراتيجية كبار السن.</p>

المتابعة	توصية تقرير حالة البلاد لعام 2018
- لم يتم.	18. إعادة النظر في إدارة أموال الزكاة والمعونة والوقف، لضمان عدم تكرار المعونات.
- لم يتم.	19. تعيين ضباط ارتباط لعمل الأطفال ضمن الوزارات الثلاث المعنية بتنفيذ الإطار.
- لم يتم.	20. تعديل التشريعات الخاصة بالتسرب المدرسي، وتوضيح الصلاحيات والإجراءات ونظام المساءلة الموجود.
- لم يتم.	21. دعم تنفيذ الإطار الوطني للحد من عمل الأطفال ضمن أنظمة الإحالة الموجودة، ورفع كفاءة العاملين على أنظمة إدارة الحالة تماشياً مع الإطار العام لحماية الأسرة والإطار الوطني للحد من عمل الأطفال.
- لم يتم.	22. توفير قواعد بيانات للمتسربين وللمسجلين في الصف الأول ومقارنتها مع قواعد بيانات الأحوال المدنية للتأكد من التحاق الطلبة بالصف الأول.
- لم يتم.	23. دعم البرامج الخاصة بالأطفال العاملين وأسرهم، وتوفير البدائل الاقتصادية بالتشبيك مع الجهات المعنية، وخاصة دور مؤسسات العون الاجتماعي، مثل: صندوق المعونة الوطنية، وصندوق التنمية والتشغيل، وصندوق الزكاة.
- لم يتم.	24. تحويل المبالغ المالية المرصودة لتوفير التعليم غير الرسمي والتعليم غير النظامي، وأيضاً لبرنامج «مكاني» الذي تشرف عليه «اليونيسيف» إلى دعم الصفوف الثلاثة الأولى.

المتابعة	توصية تقرير حالة البلاد لعام 2018
- لم يتم.	25. إعطاء دور لإحدى الجهات الرسمية لمتابعة تمويل البرامج في مجال عمل الأطفال، وتنظيمها بما يضمن التكاملية وعدم التكرار، والتحقق من أنها تنفذ ضمن الأولويات الوطنية، وبالتشاور مع الجهات المعنية بالتنفيذ.
- تمّ العمل على برمجة النظام وإطلاق المرحلة التجريبية في عمان لاختبار الإجراءات وفعاليتها، ويتم حالياً العمل على تحديث النظام وفقاً للملاحظات من الميدان، واعداد خطة التوسع وتعميم النظام. وتم استضافة النظام لدى مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني، وتتم متابعة استدامة عمله.	26. متابعة أتمتة إجراءات الحماية من العنف، والربط الإلكتروني بين الجهات المعنية بالتنفيذ.
- تمّ تدريب 40 متدرّباً ومتدربة من المؤسسات الوطنية المختلفة في إقليم الشمال على دليل الإجراءات الوطنية الموحدة. كما تم تدريب 218 متدرّباً ومتدربة من المؤسسات الوطنية المختلفة على نظام أتمتة إجراءات التعامل مع قضايا حماية الأسرة.	27. تدريب الكوادر العاملة في هذا المجال، وخاصة مقدمي الخدمات في المحافظات، ضمن برنامج تدريب وطني متكامل.
- تقوم العديد من الجهات بتنفيذ تدريبات متخصصة لحماية الطفل وحماية الأسرة من العنف على مدار السنة. ومن هذه الجهات: مؤسسة نهر الأردن ومعهد العناية بصحة الأسرة.	
- تمّ إعداد دليل استرشادي تدريبي حول كيفية تطبيق النظام، وقد تمّ تدريب ممثلين عن الجهات الرسمية.	28. تطبيق نظام اعتماد وضبط جودة الخدمات المقدمة في مجال حماية الأسرة من العنف الأسري.
- يتمّ حالياً العمل على تطوير الإجراءات الداخلية لكل من وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة وإدارة حماية الأسرة ووزارة الداخلية، وسيتمّ عقد ورشات تدريب مدربين لتتولى كل جهة تدريب العاملين فيها.	29. مراجعة وتطوير الأدلة الإجرائية الداخلية للمؤسسات ومدى ملاءمتها للإطار الوطني لحماية الأسرة والمعايير الدولية، بشكل مستمر ودوري.

المتابعة	توصية تقرير حالة البلاد لعام 2018
- ورد في النقطة 26 في هذا الجدول.	30. تفعيل نظام أتمتة إجراءات التعامل مع حالات العنف الأسري وتطبيقه وتعميمه على محافظات المملكة.
- قامت مؤسسة (UNFPA) بدراسة مسحية للخدمات المتوفرة على المستوى الوطني؛ لكن نتائج الدراسة لا تعد قاعدة بيانات وطنية، وإن كانت مدخلاً لذلك.	31. إيجاد قاعدة بيانات للدراسات والخدمات المتوفرة على المستوى الوطني.
- لم يتم العمل عليه بطريقة ممنهجة، علماً أنه تم تنفيذ عدد من ورش العمل لتوعية المجتمعات المحلية بأهمية الإرشاد الأسري.	32. كسب التأييد وحشد الدعم لأهمية الإرشاد الأسري، ودوره في تعزيز العلاقات الأسرية وتحقيق الأمن الفكري لأفراد الأسرة جميعاً.
- يتم التدريب؛ ولكن بطريقة غير ممنهجة.	33. الاستمرار في تطوير الكوادر المهنية من خلال برامج التعليم المستمر لمواءمة الاحتياجات ومواكبة المستجدات العلمية، وخاصة أن الكوادر الحالية مقدمة الخدمة ليست مؤهلة مهنيًا لهذه المهمة.
- لم يتم.	34. تطوير معايير ممارسة المهنة وأسسها وترخيص العاملين، وشروط ترخيص المؤسسات العاملة في الإرشاد الأسري.
- لم يتم.	35. تطوير معايير اعتماد المراكز التدريبية والمراكز المقدمة للخدمة.
- تم العمل عليه.	36. التشبيك مع الجمعيات والمراكز لاستحداث مراكز إرشادية أو مراكز لتقديم الخدمات، ورفع كفاءتها، للاستفادة من انتشارها وعلاقاتها واندماجها في البيئات الأسرية في المجتمعات لخلق جسور القبول لتلك الخدمات.
- لم يتم.	37. دمج مبادئ الإرشاد الأسري ضمن الإرشاد التربوي في المدارس والإرشاد النفسي في الجمعيات والمراكز الخاصة.
- تم.	38. المتابعة والتقييم للخدمات المقدمة، والبحث في سبل تطويرها بما يلائم متطلبات الأسر أنفسها.

ثالثاً: النظرة المستقبلية

- الأسرة

عالمياً، أثبتت التدخلات على مستوى الأفراد ضعفها مقارنةً بالتدخلات على مستوى الأسرة، لهذا ينبغي أن تكون الأسرة هي وحدة التخطيط الأساسية لأي تدخل، وعلى المستويات كافة؛ الصحية والتعليمية، والاقتصادية، ومحاربة الفقر، وكذلك على مستوى التدخلات الاجتماعية، كالإرشاد الأسري والتكافل الاجتماعي.

وفي ضوء عدم توفر بيانات ومؤشرات وطنية تعتمد على المنظور الأسري، فإنه سيكون من الصعب التخطيط بمنهج علمي متحضر لقضايا الأسرة ككل. فلا بد من العمل مع دائرة الإحصاءات العامة ووزارة التخطيط لتوفير مؤشرات أسرية وحدتها الأساسية الأسرة لا الفرد. وليصار لاحقاً -استناداً لهذه المؤشرات- تطوير استراتيجيات وطنية للأسرة، تضع رؤية شاملة للنهوض بالأسرة في المجالات كافة، ويتم تطويرها بعد عملية تشاور واسعة مع جميع القطاعات، بمعنى أن تكون استراتيجية عابرة للقطاعات، وتركز على الجوانب الأسرية في القطاعات المختلفة. فعلى سبيل المثال: لا بد أن تتضمن سياسات الأردنيين المغتربين، المنظور الأسري واحتياجات الأسرة لاحقاً عند عودتها بعد التقاعد، وانتقالها إلى مرحلة الشيخوخة.

- قضايا كبار السن

رغم أن الاستراتيجية تدعو للنهج التنموي، إلا أن النهج الرعائي في مجال كبار السن الذي تتبعه الدولة لتقديم خدمات كبار السن، قد أثبت عدم نجاعته في الدول المتقدمة، والتي تحولت إلى نهج التمكين وتوفير الخدمات لكبار السن في منازلهم (Aging in Place) وضمن أسرهم أو من خلال أسر بديلة. إذ تُقدّم الخدمات الصحية وتُتابع من قبل فرق طبية متخصصة وفي منازل كبار السن. وكذلك الحال بالنسبة للخدمات الاجتماعية المساندة. كما يتم تمكين أسرة كبير السن لرعايته ومتابعته.

أما النهج المتبع في الأردن، فيتضمن تقديم الخدمة الإيوائية أو تقديم المعونة النقدية لكبار السن المحتاجين، بالإضافة إلى تقديم الخدمات الصحية في المستشفيات للمرضى منهم، ولا يتم الأخذ بعين الاعتبار البرامج الوقائية لمنهم من الوصول إلى الفقر والعوز، أو للحيلولة دون تردّي صحتهم واحتياجهم لزيارة المستشفى؛ آخذين بعين الاعتبار «تأنيث الشيخوخة» (مصطلح يعكس تزايد أعداد الإناث في هذه الفئة مقابل أعداد الذكور).

- الطفولة والطفولة المبكرة

من أهم الثغرات لقطاع الطفولة والطفولة المبكرة، عدم وجود رؤية واضحة تحدد الأولويات، وتستهدف الفنيين من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، لتصميم البرامج والأنشطة وتمويلها، وتضطلع بالمستقبل المأمول لهذا القطاع؛ إذ إن الاستراتيجيات الخاصة بهذا المجال غير محدثة، مما يؤدي إلى تشتت البرامج وتضاربها وتكرارها (كما هي حال برامج الرعاية الوالدية). ومن الوثائق الدولية التي تناولت هذه القضية مؤخراً، وثيقة «رعاية التنشئة من أجل تنمية الطفولة المبكرة»¹⁷ التي أطلقتها منظمة الصحة العالمية، لترشد دول العالم إلى كيفية التعامل مع هذه الفئة العمرية، والتي تحتاج -بدورها- إلى آليات وخطط عمل واضحة يتبناها الأردن. عدا وجوب العمل على تمكين فريق تنمية الطفولة المبكرة الذي تم تأسيسه، من خلال إصدار أنظمة خاصة بعمله.

ولعل أكبر عائق أمام تقديم خدمات متكاملة للأطفال، يكمن في عدم توفر قواعد بيانات شمولية مربوطة بين المؤسسات تتيح تتبع الطفل صحياً وتعليمياً واجتماعياً، وتتيح دراسة الواقع بطرق علمية حديثة، والتعرف على الحالات المعرضة للخطر وتقديم خدمات التدخل المسبقة.

- قضية عمل الأطفال

يعد ضعف التشريعات الحالية والمتمثل في عدم توضيح أدوار المؤسسات، العائق الرئيسي أمام التقدم في هذا المجال، ناهيك عن التنافسية بين الوزارات، والتي تجعل من الصعب إيجاد آلية تنسيقية بين الجهات ذات العلاقة المتأمل منها الحصول على التمويل من المؤسسات الدولية لتنفيذ البرامج. إضافة إلى أن القضية تفتقر إلى رؤية وطنية واستراتيجية واضحة تحكمها. إذ إن الإطار الوطني لا يغني أبداً عن وجود استراتيجية خاصة بالمجال. ولا بد من الإشارة إلى أن السياسات الحالية لوزارة التربية والتعليم وخدمات التعليم غير النظامي وغير الرسمي، تعد من العوامل التشجيعية لخروج الأطفال إلى العمل، أو التسرب من التعليم، للانضمام إلى هذه الصفوف التي تتبع مناهج وأساليب جاذبة للأطفال في بيئة تعليمية تختلف بشكل كبير عن البيئة المدرسية التقليدية، كما هي الحال في مشروع «مكاني» وعدد من المشاريع المقدمة من قبل مؤسسات المجتمع المدني.

17 World Health Organization, United Nations Children's Fund, World Bank Group. Nurturing care for early childhood development: a framework for helping children survive and thrive to transform health and human potential.2018.

- قضية حماية الأسرة

قطع هذا المجال مراحل جيدة منذ بداية العمل فيه، ولعل الفريق الوطني لحماية الأسرة من أنجح فرق العمل على مستوى المملكة وللقطاعات والمجالات كافة. إلا أن ضعف الأنظمة الإلكترونية في المؤسسات وعدم توافرها، يجعل من الصعب إيجاد نظام وطني لحماية الأسرة يرصد منذ البداية عوامل الخطر ويعالجها قبل وقوع المشاكل الأسرية أو تتبّع حالات العنف الواقع؛ فالأولى توحيد جميع الأنظمة وقواعد البيانات من خلال نظام وطني موحد. ومن الأنظمة التي يمكن أن يشملها هذا التوجه: أنظمة التسجيل في وزارة الصحة (نظام حكيم)، وأنظمة تتبّع حالات العنف الأسري، وأنظمة تسجيل الوفيات وأنظمة تسجيل القضايا في المحاكم النظامية والشرعية. مع الأخذ في الحسبان أن هناك حاجة إلى أنظمة جديدة. فعلى سبيل المثال، لا يوجد في الأردن نظام خاص بالطلبة في المدارس لتابعاتهم، كما لا يوجد نظام لتسجيل وفيات الأطفال والتحقق منها.

- قضية الإرشاد الأسري

يجد المتابع لهذا المجال أن تقدّم العمل بطيء وغير ممنهج؛ إذ تركّز التطور والتقدّم في نشر المراكز مقدّمة الخدمة عوضاً عن مأسسة القطاع من خلال تطوير التشريعات، وتطوير الخدمة ونوعيتها، وكفاءة العاملين، والتأهيل العلمي في الجامعات، وضبط جودة الخدمة.

ويحتاج هذا القطاع إلى إعادة دراسة، كما أن وضعه يستلزم تحديث استراتيجياته لتواكب التطورات العالمية والمهن المستحدثة في هذا المجال، وزيادة الطلب على الخدمات، وكذلك مواكبة التطور في بروتوكولات العمل العالمية، ومحاكاة التغيرات التي طرأت على الأسرة واهتماماتها ومشاكلها وأدوار أفرادها بشكل أساسي. ولعلّ الأنجع في الوقت الحالي هو دمج مبادئ الإرشاد الأسري ضمن الإرشاد التربوي في المدارس والإرشاد النفسي في الجمعيات والمراكز الخاصة، كون الأردن من البلاد غير المتقدمة في هذا المجال على المستوى التشريعي وعلى مستوى نوعية الخدمات وانتشارها.

التوصيات

بعد تحليل الاستراتيجيات الخاصة بقطاع الأسرة والطفولة، يمكن إيراد التوصيات التالية:

1. إعادة النظر في رؤية الدولة لتتبع النهج الأسري في تخطيط تدخلاتها، والتأكد من المواءمة بين جميع الاستراتيجيات النافذة، والتحقق من عدم تناقض سياساتها.
2. تعزيز دور المجلس الوطني لشؤون الأسرة في التنسيق لدعم المبادرات والبرامج الخاصة بالأسرة، والتحقق من التزام الجهات بالتطبيق.
3. تطوير الاستراتيجية الوطنية للأسرة الأردنية، لتواكب التطورات التي طرأت على الأسرة. وأن تبنثق عنها سياسات وخطط عمل للقضايا الأسرية في ضوء الرؤية الشمولية.
4. تدريب الكوادر المعنية برسم السياسات وصياغة الاستراتيجيات على فنيات إعداد الخطط التنفيذية والرؤى، بحيث تحاكي واقع المؤسسات والموازنات المتاحة. ولا بد أن تعمل تلك الخطط على الربط ما بين أهدافها واستراتيجيات عمل الوزارات ذات العلاقة لتسهيل تطبيقها.
5. إيجاد آلية رقابية ضمن رئاسة الوزراء، لمتابعة جميع الاستراتيجيات التي تقرها الرئاسة، ومدى تناغمها وتناغم البرامج المنبثقة عنها.
6. تفعيل المسؤولية المجتمعية للشركات والمؤسسات لخدمة قضايا الأسرة، ومراجعة التشريعات الحالية لدعم توجيه الشركات للخدمات الاجتماعية.
7. تفعيل دور وزارة التخطيط والتعاون الدولي، للعمل على تنسيق الجهود الوطنية، وتنسيق التمويل الخارجي لتغطية الأولويات الوطنية، والتأكد من تكاملية البرامج وعدم تكرارها، ودراسة أثر هذه البرامج على مستوى الأسرة بوصفها وحدة اجتماعية أساسية في تكوين المجتمع.
8. تطوير خطط عمل وطنية للطفولة المبكرة والطفولة (متضمنة قضايا الأطفال العاملين، والأطفال في نزاع مع القانون، والأطفال المحتاجين للحماية والرعاية)، بحيث تعكس تقدّم العمل المنجز في هذا المجال، وتستند للوثائق الاسترشادية الدولية، وتعتمد آخر النظريات العلمية التي تمّ تطويرها، والدروس المستفادة من دول أخرى ومن البرامج الوطنية التي نُفذت سابقاً.
9. تطوير مؤشرات وتقارير وطنية دورية تقيس تقدّم العمل المنجز في مجال الطفولة والطفولة المبكرة (تقرير الأسرة والطفل).

10. تطوير الأنظمة الإلكترونية للمؤسسات (أنظمة التسجيل)، من خلال جهة رسمية واحدة، وضمن برمجيات تتيح الربط بين المؤسسات في ما بعد، وعلى المستويات كافة.
11. إقرار قانون خاص بكبار السن يعمل على حمايتهم، ومراجعة التشريعات التي تنظم قضايا كبار السن واستحداث المطلوب للسير في النهج التنموي، مثل: ترخيص الرعاية الاجتماعية المنزلية، ونظام الرعاية البديلة.
12. تفعيل دور اللجنة الوطنية لمتابعة استراتيجية كبار السن، ووضع آليات متابعة ورقابة شفافة لعمل اللجنة، وقد يكون ذلك من خلال إصدار نظام خاص بعملها.
13. مراجعة التشريعات الخاصة بالإرشاد الأسري وتطويرها، واستحداث المطلوب لتوفير الخدمات وترخيص العاملين.
14. دمج مبادئ الإرشاد الأسري ضمن الإرشاد التربوي في المدارس والإرشاد النفسي في الجمعيات والمراكز الخاصة.
15. التوعية بأهمية الأسرة ونشر الوعي بقضاياها ضمن المناهج الدراسية على مستوى المدرسة والتعليم العالي.
16. التركيز على الأسر المعرضة للخطر في التخطيط وأخذها بعين الاعتبار في السياسات الوطنية (الأسر الفقيرة، الأسر التي ترأسها امرأة، الأسر التي يتم فيها الطلاق).
17. مراجعة السياسات المتعلقة بالطلاق وأثره على الأسرة وأفرادها.
18. دراسة أثر الاستثمار في برامج حماية الأسرة والطفل والتوعية الوالدية.
19. تحليل التشريعات من منظور أسري، خصوصاً قانون الأحوال الشخصية وتأثيره على أفراد الأسرة.